الغاز الإسرائيلي ساقط أمنياً: البحرية عاجزة وحزب الله يقوى

الدولة العبرية عاجزة عن حماية منشآتها الغازية ضد أي هجوم، في ظل الإمكانات «الضعيفة» للبحرية الإسرائيلية والنقص على مستوى البنية التحتية وتنامي الترسانة الصاروخية والأسلحة النوعية في حوزة المقاومة اللبنانية.

حسن شقراني

أظهرت تطورات العام الماضي أنّ مشكلة لبنان الأولى التي تعوّق بدء استخراج ثروة نفطية قد تفوق قيمتها 150 مليار دولار، ليست الصراع مع إسرائيل، ومن ضمنه مئات الكيلومترات المربعة التي قضمتها الدولة العبرية في ترسيم مريب للحدود مع الجانب القبرصي، بل تتمثّل المشكلة في الخلافات السياسيّة والصراعات المحلية ذات الارتباطات الخارجية المعقدة، التي أجّلت أخيراً مناقصة التنقيب عن الغاز للمرة الثالثة منذ الخريف الماضي.

ورغم أن كثيرين من المسؤولين اللبنانيين يستشهدون بالفعالية الإسرائيلية في هذا الملف لحضّ خصومهم المحليين على تسريع وتيرة استخراج الثروة النفطية ووقف عرقلة المسار النفطي اللبناني، إلا أن هذا لا يعني أن الدولة العبرية تنام قريرة العين. إذ يبدو أن مشكلتها في حماية غازها معقّدة بقدر التعقيدات اللبنانية!

صحيح أن الدولة العدوة بدأت بإنتاج الغاز فعلاً في آذار 2013. لكن هناك سؤالاً مطروحاً بجدية في هذه المرحلة: كيف يُمكن الدولةَ التي تحلّ خامسة في العالم بحسب مؤشر الإنفاق العسكري نسبةً إلى حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) والتي تتغذى تاريخياً من حروب مختلفة أن تعاني على مستوى حماية كنزها الطبيعي المستجد؟

تحت عنوان «الدفاع عن غاز إسرائيل»، تكتب الصحافية أليسون غود، في مقالة نشرتها مجلة «فورين بوليسي» الأميركية مطلع الأسبوع الجاري، أنّ إسرائيل تفتقر

فعلياً إلى السياسة العامّة المتكاملة التي يُفترض أن تتمتع بها أي دولة غنية بالموارد. فالحكومة الإسرائيلية، في رأي الكاتبة الأميركية، عاجزة عن تخصيص الموارد اللازمة للدفاع عن المنشآت الخاصة باستخراج الغاز، وعن صياغة القوانين البيئية الضرورية لهذا القطاع، في ظلّ نقص واضح على مستوى البنية التحتية. وتُضاف هذه المعطيات إلى المخاطر التي تشكّلها الحروب الإلكترونية وتراكم الأسلحة غير التقليدية خارج سيطرة الدول. وهنا إشارة واضحة إلى حزب الله وترسانته من الصواريخ والأسلحة النوعية.

«هكذا تكون إسرائيل غير مجهزة لمواجهة التحديات المرتبطة بحماية احتياطاتها النفطية. ورغم أن بعض الإجراءات اتخذت لصياغة خطة، إلا أنّ الطريق الى تحقيق سياسة وطنية شاملة بجوانبها التكنولوجية والمالية والاستراتيجية، لا تزال طويلة». ويشير التحليل الى أنّ تل أبيب لم تقم بواجباتها الكاملة، حتى الآن في الحد الأدنى، لحماية الموارد الطبيعية التي تسيطر عليها.

فعلى المستوى اللوجستي والعسكري، ورغم أن الشركات الخاصة التي تُشغّل منصات إنتاج الغاز تعاقدت مع شركات حماية خاصة، إلا أنّ حماية المياه المحيطة هي مسؤولية البحرية الإسرائيلية. وبخلاف الاعتقاد السائد، يبدو أن هذه البحرية ينقصها الكثير. يوضح التحليل أنّ لدى هذه البحرية 13 طراداً ومركبة بحرية لتنفيذ الهجمات السريعة، إضافة إلى غواصات «دولفين» التي حصلت عليها الدولة العبرية من ألمانيا أخيراً، وهناك الطرادات الشهيرة من نوعي Mark III Super Dvora-Class وShaldag Mrk III.

«وهذه المركبات غير قادرة وحدها على حماية المنطقة الاقتصادية الخالصة (في البحر المتوسط) التي تساوي مساحتها ضعف مساحة البلاد تقريباً».

كما أن البحرية الإسرائيلية تفتقر الى التمويل. وهناك جدل بين وزارة المال التي ترى أن هناك تضخيماً للتهديدات، وأن معدات الحماية وتجهيزاتها لا يُفترض أن تكلّف أكثر من 200 مليون دولار، وبين المؤسسة العسكرية التي تريد تأمين فاتورة تفوق أربعة أضعاف هذا المستوى، وتبلغ تحديداً 860 مليون دولار. وقد توصّل مجلس

الأمن القومي، عبر دراسة مستقلة، إلى أنّ الحاجة في هذا الميدان هي بقيمة 775 مليون دولار.

«يعترف المسؤولون في الجيش الإسرائيلي بأنهم لا يُمكنهم حماية البنى التحتية في البحر باستخدام الموارد المتاحة فقط»، تقول الكاتبة. وتضيف: «يُعرب هؤلاء عن قلقهم من أنّ المنشآت عبارة عن هدف سهل للإرهابيين». وما يزيد الخطورة للجانب الإسرائيلي في هذا المجال، التقارير التي نشرت أخيراً وتُفيد بأنّ حزب الله يُغذّي ترسانته بمنظومات صاروخية متطورة.

أما المعطى الآخر في حلقة الضعف الإسرائيلي في القطاع النفطي، فهو نقص البنى التحتية. إذ بانتظار بدء الإنتاج من حقل ليفايثان عام 2017، تعتمد إسرائيل اليوم حصراً على حقل تامار الذي بدأ الإنتاج في آذار 2013، وتحديداً على المنصة الواقعة على بعد 18 كيلومتراً من كلّ من عسقلان وغزة ولها مخرج واحد في أشدود.

«هناك توافق في أوساط المسؤولين الإسرائيليين وصناع السياسات بأنها مسألة وقت فقط قبل أن يؤدّي هجوم إلى وقوع إسرائيل في العتمة» يقول التحليل. و«نظراً إلى أن الغاز الطبيعي سيُؤمّن معظم الحاجات الطاقوية لإسرائيل، فإنّ تنويع مصادر (هذا الغاز) وتشييد مصاف إضافية ومراكز لمعالجة الإنتاج، هي قضية أساسيّة للأمن الطاقوي».

ومن منشآت الإنتاج إلى سياسة الحماية البيئية، حيث لا أحد مسؤول قانوناً عن أي كارثة بيئية قد تنجم عن استخراج الغاز! فالقوانين البيئية المعمول بها حالياً تشمل فقط المياه الإقليمية وليس المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تشهد معظم عمليات الاستخراج. صحيح أن الخطوط العريضة لصياغة سياسة بيئية في هذا المجال تم خطّها، ولكن لا يُمكن توقعها في القريب العاجل.

هكذا، وانطلاقاً من جميع نقاط الضعف المذكورة، تجزم الكاتبة بأنّ «إسرائيل ستبقى عرضة لمخاطر هائلة، طالما أن صياغة السياسة المتكاملة ليست على سلّم أولوياتها» في قطاع الغاز.

مع حسم هذا المعطى، ينبع سؤال آخر: ماذا ستكون نتيجة تحليل أليسون غود لو أجرت جردة مماثلة للمعطيات اللبنانية؟